

## بالإنفوجراف..

مع توالي الأزمات التي تعصف بدول العالم..

المؤشرات الدولية ترصد: "أين كنا.. وكيف أصبحنا"

أداء قوي ومتصاعد للجمهورية الجديدة في كافة القطاعات التنموية



تمكنت الدولة المصرية من إرساء دعائم وأركان الجمهورية الجديدة، بعد أعوام من العمل الجاد للخروج بالبلاد من أزمات متتالية شهدتها قبل عام ٢٠١٤ وكادت أن تعصف بها، مواجهة بكل إرادة التحديات الداخلية والخارجية، لإنجاح خططها التنموية الشاملة لرفعة ونهضة الوطن، ولم يكن أمامها سوى الخوض في غمار الصعاب والتصدي بقوة للمشكلات المترابطة على كافة الأصعدة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، بما يبني أساساً للحاضر وإرثاً للأجيال القادمة، حيث مضت الدولة المصرية قدماً نحو إطلاق مشروعات البنية الأساسية والتنمية الاجتماعية والبناء الاقتصادي، كما وضعت على رأس أولوياتها بناء شبكة حماية اجتماعية شاملة، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن، وتعزيز وتطوير البنية التكنولوجية نحو بناء مصر الرقمية، فضلاً عن الاهتمام بملف المواطنة والسلام الاجتماعي وإعلاء قيم القانون والانتماء وتمكين المرأة من كافة حقوقها وعدم التمييز، ولتتمكن بذلك قوة الجمهورية الجديدة من محو آثار ما قبل عهد التنمية

والإصلاح الحقيقي من خلال رؤيتها الطموحة وفكرها العصري وبما يتواءم مع تحديات المرحلة الراهنة للانطلاق نحو آفاق أرحب، حصدت معها نظرة مستقبلية إيجابية من قبل المؤسسات الدولية ونجحت في تعزيز قيادة مصر إقليمياً ودولياً.

وفي هذا الصدد نشر المركز الإعلامي لمجلس الوزراء تقريراً تضمن إنفوجرافات تتناول رصد المؤشرات الدولية أين كنا وكيف أصبحنا، في ظل أداء قوي ومتصاعد للجمهورية الجديدة في كافة القطاعات التنموية على الرغم من توالي الأزمات التي تعصف بدول العالم.

ورصد التقرير أبرز المؤشرات الخاصة بالاقتصاد، لافتاً إلى تقدم مصر ٥ مراكز بمؤشر جاذبية الاستثمار في أفريقيا الصادر عن (RMB) والذي يقيس الفرص والمخاطر الممكنة بالنسبة للمستثمرين، حيث احتلت المركز الأول عام ٢٠٢٠ مقارنة بالمركز ٦ عام ٢٠١٤، في حين تقدمت مركزين بمؤشر الاستثمارات الأجنبية المباشرة أفريقياً الصادر عن (UNCTAD)، والذي يقيس التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر بالمليار دولار، حيث جاءت بالمركز الثاني عام ٢٠٢١ مقارنة بالمركز الرابع عام ٢٠١٤.

ولفت التقرير إلى أن مصر حافظت على موقفها القوي في مؤشر متعقب الإصلاح منذ صدوره وسجلت ٦ من أصل ١٠ درجات، وذلك وفقاً لفيتش سوليوشنز، حيث يقيم المؤشر الإصلاحات الاقتصادية بصورة أساسية ومنها الإصلاحات المالية والنقدية والتجارة والاستثمار.

وفي سياق متصل، أشار التقرير إلى تحسن التصنيف الائتماني لمصر، والذي يعبر عن قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها في موعد استحقاقها.

وأوضح التقرير أن فيتش قد ثبتت التصنيف الائتماني لمصر عند B + مع نظرة مستقبلية مستقرة في أبريل ٢٠٢٢ مقارنة بـ B مع نظرة مستقبلية مستقرة في ديسمبر ٢٠١٤، بينما ثبتت موديز التصنيف الائتماني لمصر عند B2 مع نظرة مستقبلية سلبية في مايو ٢٠٢٢ مقابل Caa1 مع نظرة مستقبلية مستقرة في أكتوبر ٢٠١٤، كما صنفت ستاندرد أند بورز مصر عند B مع نظرة مستقبلية مستقرة في أبريل ٢٠٢٢ مقارنة بـ B - مع نظرة مستقبلية مستقرة في نوفمبر ٢٠١٤.

وأضاف التقرير أن مصر تقدمت ٨ مراكز في مؤشر الانفتاح الاقتصادي الصادر عن (Legatum Institute)، والذي يقيس الفرص الخاصة بالانفتاح على التجارة والاستثمار وزيادة الأعمال والحوكمة، حيث جاءت في المركز ١٠٢ عام ٢٠٢٠ مقارنة بالمركز ١١٠ عام ٢٠١٤، بينما تقدمت ٥٧ مركزاً بمؤشر بيئة الأعمال الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي يعتمد

على عدة ركائز منها حقوق الملكية ومدى تأثير القوانين والتشريعات على بيئة الأعمال والاستثمارات، حيث جاءت بالمركز ٣٨ عام ٢٠٢١، مقابل المركز ٩٥ عام ٢٠١٥.

وأوضح التقرير أن مصر تقدمت ١٧ مركزاً في مؤشر جاذبية الدول لرأس المال المغامر وحقوق الملكية الخاصة الصادر عن (IESE)، والذي يقيس جاذبية وجودة بيئة الاستثمار ومدى سهولة أداء المعاملات الاقتصادية، لتحتل المركز ٥٣ عام ٢٠٢١ مقارنة بالمركز ٧٠ عام ٢٠١٦.

وبالإضافة إلى ما سبق، أظهر التقرير تقدم مصر ٦ مراكز في مؤشر البنية التحتية والوصول للأسواق الصادر عن Legatum Institute))، والذي يقيس جودة البنية التحتية التي تمكن من تدفق التجارة من وإلى الشركاء الدوليين، لتأتي بالمركز ٨٥ عام ٢٠٢١ مقارنة بالمركز ٩١ عام ٢٠١٩ مشيراً إلى أن مصر من أفضل ١٠ دول حققت تحسناً بالمؤشر مقارنة بعام ٢٠١١.

وأشار التقرير إلى تقدم مصر ٧ مراكز بمؤشر أجيليستي للوجيستي للأسواق الناشئة، حيث يعتمد على تقييم الفرص اللوجستية وتوافر أساسيات العمل والجاهزية الرقمية، لتأتي بالمركز الـ ٢١ عام ٢٠٢٢ مقارنة بالمركز ٢٨ عام ٢٠١٤، فيما تقدمت مصر ٢٣ مركزاً بمؤشر تطور تجارة التجزئة الصادر عن KEARNEY حيث يعتمد على حساب مبيعات التجزئة بالمليار دولار ومدى جاذبية الأسواق، لتأتي في المركز السابع عام ٢٠٢١ مقارنة بالمركز ٣٠ عام ٢٠١٦.

وإلى جانب ما سبق، تقدمت مصر ٢٦ مركزاً في مؤشر التنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي يقيس القدرة التنافسية للدول من خلال المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية، حيث احتلت المركز ٩٣ عام ٢٠١٩، مقابل المركز ١١٩ عام ٢٠١٤، بينما تحسنت نقاط مصر في مؤشر شفافية الموازنة الصادر عن Budget partnership International لتسجل ٤٣ نقطة عام ٢٠٢١ مقارنة بـ ١٦ نقطة عام ٢٠١٥، حيث يغطي التقييم جميع مراحل الموازنة سواء الصياغة، الموافقة، التنفيذ، الرقابة، علماً بأنه كلما اقترب مجموع نقاط الدولة من ١٠٠ كلما كان أفضل.

وأظهر التقرير شغل مصر المركز ٨٧ بمؤشر التنمية المستدامة ٢٠٢٢ الصادر عن (Sustainable Development Solution Network) نتيجة تحسن مجموع النقاط، حيث يقيم التقدم المحرز كل عام بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لتحصل على ٦٨,٧ نقطة عام ٢٠٢٢ مقابل ٦٦,٨ نقطة عام ٢٠١٤، علماً بأنه كلما اقترب مجموع نقاط الدولة من ١٠٠ كلما كان أفضل.

كما تحسنت نقاط مصر في مؤشر السياسات الداعمة لبيئة ريادة الأعمال الصادر عن (GEM)، والذي يقيس مدى التشجيع والدعم الموجه للشركات الناشئة، حيث حصلت على ٤,٦ نقاط عام ٢٠٢١، مقابل ٣,٣ نقطة عام ٢٠١٥، علماً بأنه كلما اقترب مجموع نقاط الدولة من ١٠ كلما كان أفضل.

وجاء في التقرير أن مصر تقدمت ٥١ مركزاً في مؤشر الموارد البشرية وسوق العمل الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي يقيس مدى توافر عمالة مدربة وكفاءة وإنتاجية سوق العمل، حيث احتلت المركز ٥٢ عام ٢٠٢١ مقابل المركز ١٠٣ عام ٢٠١٥، مشيراً في الوقت ذاته إلى تقدم مصر مركزاً واحداً في مؤشر جاذبية الامتياز التجاري العالمي الصادر عن University Of New Hampshire، والذي يعتمد على مدى جاذبية الأسواق للامتميازات التجارية، حيث احتلت المركز ٥٠ عام ٢٠٢١، مقابل المركز ٥١ عام ٢٠١٩.

وتطرق التقرير إلى أبرز مؤشرات تطوير البنية التحتية، حيث تقدمت مصر ٣٠ مركزاً في مؤشر البنية التحتية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي يقيس مدى توافر وجودة البنية التحتية للنقل البري والبحري والجوي والبنية التحتية للخدمات السياحية، حيث احتلت المركز ٥٦ عام ٢٠٢١، مقابل المركز ٨٦ عام ٢٠١٥.

يأتي هذا فيما تقدمت مصر ١٠٠ مركز في مؤشر جودة الطرق الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي يقيس كفاءة وسلامة واتساع الطرق، لتحل المركز ١٨ عام ٢٠٢١، مقابل المركز ١١٨ عام ٢٠١٥، فضلاً عن تقدمها ١١ مركزاً بمؤشر كفاءة خدمات القطارات الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي يقيس السرعة، والأسعار، والالتزام بالمواعيد، ومدى التوافر بالنسبة للقطارات، حيث احتلت المركز ٣٤ عام ٢٠٢١، مقابل المركز ٤٥ عام ٢٠١٩.

وفي سياق متصل، ذكر التقرير أن مصر تقدمت ٦٤ مركزاً في مؤشر تطوير البنية التحتية البرية والبحرية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث يقيس مدى توافر وكفاءة وسائل النقل البرية والموانئ البحرية، وسهولة الوصول لمراكز الأعمال والمعالم السياحية الهامة، لتأتي في المركز ٣٩ عام ٢٠٢١، مقابل المركز ١٠٣ عام ٢٠١٥، بالإضافة إلى تقدمها ٣١ مركزاً في مؤشر البنية التحتية للمطارات الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي يقيس مدى كفاية اتصال المطارات وسهولة الوصول من وإلى العديد من البلدان، لتحل المركز ٣٢ عام ٢٠٢١، مقابل المركز ٦٣ عام ٢٠١٥.

وألمح التقرير إلى تراجع مصر ٤,٥ نقطة مئوية بنسبة سكان العشوائيات من إجمالي سكان الحضر وفقاً للبنك الدولي، حيث سجلت ٥,٢% عام ٢٠١٨، مقابل ١٠,٦% عام ٢٠١٤، إلى جانب شغل مصر المركز الـ ١٣ على مستوى أفضل الدول التي حققت تحسناً في نقاط مؤشر الصرف الصحي ومياه الشرب خلال عشر سنوات بمجموع نقاط ٩,٣ نقطة، علماً بأن المؤشر الصادر عن Environmental Performance Index يقيس مدى الحماية المقدمة لصحة الإنسان ضد المخاطر البيئية الخاصة بمؤشرين وهما مياه الشرب غير الآمنة والصرف الصحي غير الآمن.

وتناول التقرير الحديث عن أبرز مؤشرات التحول الرقمي، موضحاً تقدم مصر ١٤ مركزاً في مؤشر جاهزية الشبكات الصادر عن Portulans Institute، والذي يعتمد على الجاهزية الرقمية لـ ٤ ركائز رئيسية التكنولوجية – الأفراد – الحوكمة - والتأثير على الاقتصاد والتنمية المستدامة، لتأتي في المركز ٧٧ عام ٢٠٢١ مقارنة بالمركز ٩١ عام ٢٠١٤.

ووفقاً للتقرير، فقد تقدمت مصر ٤٦ مركزاً في مؤشر جاهزية الحكومة للذكاء الاصطناعي الصادر عن Oxford Insights، والذي يقيس مدى الاستعداد لتطبيق الذكاء الاصطناعي في تقديم الخدمات العامة للمواطنين، حيث حصلت مصر على المركز ٦٥ عام ٢٠٢١، مقابل المركز ١١١ عام ٢٠١٩، إلى جانب تقدم مصر ٤٠ مركزاً في مؤشر أداء منظمي الاتصالات الصادر عن ITU))، والذي يقيس التغيرات في البنية التنظيمية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، لتحل المركز ٤١ عام ٢٠٢٠، مقابل المركز ٨١ عام ٢٠١٤.

وتتضمن مؤشرات التحول الرقمي كذلك، تحقيق مصر المركز ١٠٣ عالمياً في مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية عام ٢٠٢٢ بعد التحسن بمجموع النقاط، حيث يقيس المؤشر الصادر عن الأمم المتحدة، مدى توافر الخدمات الرقمية، والاتصال عن بعد، وتطوير القدرات البشرية، لتسجل ٥,٥٨٩٥ نقطة عام ٢٠٢٢ مقابل ٥,٥١٢٩ عام ٢٠١٤، علماً بأنه كلما اقترب مجموع النقاط من ١ كلما كان أفضل.

وعلى صعيد متصل، تقدمت مصر مركزين في مؤشر الشمول الرقمي الصادر عن Ronald Berger والذي يقيس مدى الوصول الشامل والمتساوي للتكنولوجيا واستخدامها للجميع، لتحل المركز ٥٠ عام ٢٠٢٠ مقابل المركز ٥٢ عام ٢٠١٧، فضلاً عن شغل مصر المركز ٢٣ عالمياً في مؤشر الأمن السيبراني ٢٠٢٠ بعد التحسن بمجموع النقاط، حيث سجلت ٩٥,٥ نقطة عام ٢٠٢٠، مقابل ٥٨,٨ نقطة عام ٢٠١٤، علماً بأن المؤشر الصادر عن ITU يقيم مجالات التحسن

وزيادة الوعي بالمخاطر والتهديدات السيبرانية ومواجهتها، علماً بأنه كلما اقترب مجموع نقاط الدولة من ١٠٠ كلما كان أفضل.

يأتي هذا بينما، أشار التقرير إلى أن مصر حافظت على المركز الأول إقليمياً وقارياً في مؤشر كيرني لمواقع الخدمات العالمية (مؤشر التعهيد) لعام ٢٠٢١، والذي يتناول ٤ محاور رئيسية وهي الجاذبية المالية، وتوافر العمالة الماهرة، وبيئة الأعمال، وقابلية الدولة للتحول الرقمي.

ورصد التقرير أبرز مؤشرات قطاع الطاقة، حيث تقدمت مصر ٥ مراكز في مؤشر التحول الفعال مجال الطاقة الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي يقيم أداء قطاع الطاقة من خلال القدرة على دعم النمو الاقتصادي والوصول الشامل لإمدادات طاقة آمنة وموثوقة وقائمة على أهداف الاستدامة البيئية، لتأتي مصر في المركز ٧٦ عام ٢٠٢١، مقابل المركز ٨١ عام ٢٠١٨، في حين تقدمت مصر في مؤشر الطاقة العالمي ٣١ مركزاً، لتحل المركز ٥٤ عام ٢٠٢١، مقابل المركز ٨٥ عام ٢٠١٤، هذا ويعتمد مؤشر الطاقة الثلاثي الصادر عن World Energy Council على كل من ( أمن، عدالة، توزيع، استدامة) الطاقة.

ولفت التقرير إلى أن مصر تقدمت ١٣ مركزاً في مؤشر الدول الأكثر جاذبية في قطاع الطاقة المتجددة، الصادر عن ( EY ) والذي يقيم أداء أفضل أسواق الطاقة المتجددة، حيث احتلت المركز ٢٦ في مايو ٢٠٢٢، مقابل المركز ٣٩ في مارس ٢٠١٥.

وفيما يتعلق بأبرز مؤشرات قطاع البيئة، فقد ورد في التقرير أن مصر تقدمت ٥ مراكز في مؤشر تغير المناخ، الصادر عن Germanwatch والذي يعتمد على مراجعة السياسات والجهود الخاصة بالدولة لحماية المناخ، لتحل المركز ٢١ عام ٢٠٢٢، مقابل المركز ٢٦ عام ٢٠١٤، فيما تقدمت مصر ٥ مراكز في الترتيب العالمي لإنتاج الغاز، الصادر عن ( BP ) والذي يعتمد على إنتاج الغاز بالمليار م٣، حيث احتلت مصر المركز ١٣ عام ٢٠٢١، مقابل المركز ١٨ عام ٢٠١٤.

كما تقدمت مصر ٣٥ مركزاً في مؤشر الاستدامة البيئية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي يقيس مدى حماية الموارد الطبيعية ومدى التأثير والاستعداد للتغير المناخي، حيث احتلت المركز ٤٢ عام ٢٠٢١، مقابل المركز ٧٧ عام ٢٠١٥.

وعلى صعيد أبرز المؤشرات الخاصة بالتنمية البشرية وبناء الإنسان، تقدمت مصر ١١ مركزاً بمؤشر التنمية البشرية الصادر عن UNDP، حيث احتلت المركز ٩٧ بمجموع نقاط ٠,٧٣١، نقطة عام ٢٠٢١، مقابل المركز ١٠٨ بمجموع نقاط ٠,٦٩٠ عام ٢٠١٤، وهو مقياس لمتوسط

الإيجاز المحدث في الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية كالحياة الصحية والمستوى المعيشي اللائق والمعرفة علماً بأنه كلما اقترب مجموع نقاط الدولة من ١ كلما كان أفضل، مضيفاً أن مصر انتقلت من فئة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة إلى قائمة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، وأنه لأول مرة يكون مؤشر التنمية البشرية لمصر أعلى من المتوسط للدول العربية في عام ٢٠٢٠، واستمر ذلك في عام ٢٠٢١.

وفي السياق ذاته، تقدمت مصر ٧ مراكز بمؤشر القوة الناعمة الصادر عن Brand Finance والذي يستند إلى ركائز أساسية على رأسها التراث والثقافة، والتربية والعلوم والحوكمة والتجارة، لتأتي في المركز ٣١ عام ٢٠٢٢، مقابل المركز ٣٨ عام ٢٠٢٠، فضلاً عن تحسن مجموع نقاط مصر بمؤشر تغطية الرعاية الصحية الشاملة الصادر عن WHO، مسجلة ٧٠ نقطة عام ٢٠١٩، مقابل ٦٢ نقطة عام ٢٠١٥، والذي يقيس مدى شمول خدمات الرعاية الصحية للمواطنين، علماً بأنه كلما اقترب مجموع نقاط الدولة من ١٠٠ كلما كان أفضل.

وأضاف التقرير أن مصر تقدمت ١٥ مركزاً في المؤشر العالمي لتنمية الشباب الصادر عن The Commonwealth والذي يعتمد على عدة ركائز فرعية منها التعليم والصحة والتوظيف والفرص المتاحة للشباب، حيث شغلت مصر المركز ١٢٣ عام ٢٠٢٠، مقابل المركز ١٣٨ عام ٢٠١٦.

وبشأن مؤشر تنمية الشباب الصادر عن Youth Progress Index Report، فقد تقدمت مصر ١٣ مركزاً حيث شغلت المركز ٩٣ عام ٢٠٢٠، مقابل المركز ١٠٦ عام ٢٠١٤، علماً بأن المؤشر يعتمد على قياس مدى التقدم الاجتماعي للشباب، بجانب تقدم مصر ٣٩ مركزاً في مؤشر الحصول على الخدمات الصحية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث احتلت المركز ٧٢ عام ٢٠٢١، مقابل المركز ١١١ عام ٢٠١٩، ويقيس المؤشر مدى كفاية الحصول على خدمات صحية آمنة للمواطنين، فضلاً عن تقدم مصر ٩٧ مركزاً في مؤشر مدى تدريب الموظفين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي يقيس مدى تدريب وتنمية الشركات للموظفين حيث احتلت المركز ٤٣ عام ٢٠٢١، مقابل المركز ١٤٠ عام ٢٠١٥.

هذا وقد سلط التقرير الضوء على مؤشرات التعليم والبحث العلمي ضمن أبرز المؤشرات الخاصة بالتنمية البشرية وبناء الإنسان، مشيراً إلى تقدم مصر ١٩ مركزاً في مؤشر التعليم العالي الصادر عن UNDP الذي يعتمد على عدة ركائز فرعية منها الإنفاق على التعليم وجودة الجامعات، حيث شغلت المركز ٣٥ عام ٢٠٢١، مقابل المركز ٥٤ عام ٢٠١٧.

وفيما يتعلق بمؤشر قدرة النظام التعليمي على تلبية الاحتياجات الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، فقد تقدمت مصر ٤١ مركزاً، حيث احتلت المركز ٦٧ عام ٢٠٢١، مقابل المركز ١٠٨ عام ٢٠١٩، علماً بأن المؤشر يقيس مدى مساهمة النظام التعليمي في خلق اقتصاد قوي وتنافسي، بالإضافة إلى تحقيق مصر تقدماً بمؤشر المعرفة العالمي الصادر عن UNDP بلغ ٤٢ مركزاً حيث شغلت المركز ٥٣ عام ٢٠٢١، مقابل المركز ٩٥ عام ٢٠١٧، وتعد مصر أكثر دولة على مستوى العالم حققت تقدماً بالمؤشر منذ بدء إصداره، علماً بأنه يتضمن مجموعة من المؤشرات القطاعية منها التعليم قبل الجامعي، والتعليم التقني، والتدريب المهني، والتعليم العالي، والبحث والتطوير والابتكار.

وورد في التقرير أن مصر تقدمت ١٤ مركزاً في مؤشر جودة التعليم الصادر عن US News والذي يصنف أفضل الأنظمة التعليمية، حيث احتلت مصر المركز ٣٧ عام ٢٠٢٢، مقابل المركز ٥١ عام ٢٠١٩، وكذلك تقدمت مصر ١١ مركزاً بمؤشر النشر العلمي Seimago حيث احتلت المركز ٢٦ عام ٢٠٢١، مقابل المركز ٣٧ عام ٢٠١٤، فضلاً عن تقدم مصر ١٠ مراكز بمؤشر الابتكار الصادر عن WIPO، والذي يعتمد على عدة ركائز فرعية منها البحث والتطوير، والإنفاق على البحث، وتصدير الصناعات عالية التكنولوجيا، لتأتي في المركز ٨٩ عام ٢٠٢٢، مقابل المركز ٩٩ عام ٢٠١٤.

وتطرق التقرير إلى أبرز المؤشرات الاجتماعية، موضحاً أن مصر تقدمت ٣ مراكز في مؤشر جودة الحياة، حيث احتلت المركز ٥٤ عام ٢٠٢٢، مقابل المركز ٥٧ عام ٢٠١٦، علماً بأن المؤشر الصادر عن US News يعتمد على عدة ركائز منها وصول الغذاء والسكن والتعليم والتوظيف الملائم للمواطنين.

واستكمالاً للمؤشرات، تقدمت مصر ٧ مراكز في مؤشر جودة الحياة العامة للوافدين حيث احتلت المركز ٤٧ عام ٢٠٢٢، مقابل المركز ٥٤ عام ٢٠١٤، ويعتمد المؤشر الصادر عن InterNations على عدة ركائز فرعية منها الرفاهية والصحة والأمان والمناخ، كما تقدمت مصر ٤ مراكز في مؤشر أفضل دول العالم الصادر عن US News والذي يعتمد على ركائز فرعية منها التأثير الثقافي، والانفتاح التجاري، وريادة الأعمال، وجودة الحياة، محتلة المركز ٣٥ عام ٢٠٢٢، مقابل المركز ٣٩ عام ٢٠١٦.

وإلى جانب ما سبق فقد تقدمت مصر ١٧ مركزاً في مؤشر أفضل وجهة للوافدين الصادر عن InterNations، والذي يقيس سهولة الإقامة للوافدين، حيث شغلت المركز ٣٥ عام ٢٠٢٢، مقابل



المركز ٥٢ عام ٢٠١٤، بالإضافة إلى تقدمها ٩ مراكز بمؤشر حقوق الطفل الصادر عن Kids Rights Foundation الذي يصنف مدى التزام الدول وجاهزيتها لتحسين حقوق الطفل، حيث احتلت المركز ٣٤ عام ٢٠٢٢، مقابل المركز ٤٣ عام ٢٠١٤.

أما فيما يخص مؤشرات المواطنة والتعايش والمساواة، فوفقاً للتقرير، تحسنت نقاط مصر في مؤشر السلام المجتمعي الصادر عن Institute For Economics and Peace الذي يعتمد على ركائز فرعية تتعلق بمؤشرات العنف والإرهاب والجريمة، حيث حصلت على ٢,٥ نقطة عام ٢٠٢٢ مقابل ٣ نقاط عام ٢٠١٤، علماً بأنه كلما قل عدد النقاط كلما كان أفضل.

وجاء في التقرير أن مصر تقدمت ٥٦ مركزاً في مؤشر التمكين السياسي للمرأة حيث احتلت المركز ٧٨ عام ٢٠٢٢، مقابل المركز ١٣٤ عام ٢٠١٤، حيث يقيس المؤشر الصادر المنتدى الاقتصادي العالمي مدى التكافؤ بين الجنسين الخاص بفرص التمكين السياسي، بجانب تقدمها ٢٢ مركزاً في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين حيث شغلت المركز ١٠٩ عام ٢٠٢١، مقابل المركز ١٣١ عام ٢٠١٤، علماً بأن المؤشر الصادر عن UNDP يقيس عدم المساواة بين الجنسين من خلال التمكين بالمجالات المختلفة ومنها سوق العمل، علماً بأن انخفاض مستوى عدم المساواة يشير إلى تحسن الترتيب.

وأشار التقرير إلى خروج مصر من قائمة الدول المثيرة للقلق للعام السادس على التوالي وفقاً لتقرير الحريات الدينية الدولية، كما أكد تقرير اللجنة الأمريكية للحريات الدينية والدولية عام ٢٠٢٢ أن مؤشرات الحرية الدينية في مصر تحسنت بالتوازي مع تبني القيادة المصرية مبادئ التسامح الديني كهدف للمجتمع المصري كما واصلت الدولة المصرية إدارة بناء الكنائس عن كذب وتقنين أوضاع الكنائس غير المرخصة، وذلك بعد أن صنف مصر عام ٢٠١٤، للعام الرابع على التوالي ضمن قائمة الدول المثيرة للقلق فيما يتعلق بملف الحريات الدينية نتيجة للسياسات التمييزية وعدم توفير الحماية الكافية للأقليات الدينية.

ورصد التقرير أبرز المؤشرات لقطاعي السياحة والآثار، حيث تقدمت مصر ٣٢ مركزاً بمؤشر تنمية السياحة والسفر الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي يقيس مجموعة من العوامل والسياسات التي تمكن من استدامة ومرونة التنمية بمجال السياحة والسفر، حيث شغلت المركز ٥١ عام ٢٠٢١، مقابل المركز ٨٣ عام ٢٠١٥، كما تقدمت ٣٨ مركزاً في مؤشر الدول الأكثر أمناً حيث شغلت المركز ٦٥ عام ٢٠٢١، مقابل المركز ١٠٣ عام ٢٠١٩، علماً بأن المؤشر الصادر عن Global Finance أضاف في نسخته الحديثة تأثيرات جائحة كورونا.

ووفقاً للتقرير كذلك، تقدمت مصر ٢٠ مركزاً في مؤشر الأمن والأمان للوافدين الصادر عن InterNations والذي يقيس السلامة الشخصية والأمان كجزء من جودة الحياة، حيث شغلت مصر المركز ٤٢ عام ٢٠٢٢، مقابل المركز ٦٢ عام ٢٠١٦، كما تقدمت مصر ٧ مراكز بمؤشر الإرث الصادر عن US News والذي يقيم عوامل الجذب التاريخية والجغرافية والثقافية، وقد احتلت مصر المركز ٦ عام ٢٠٢٢، مقارنة بالمركز ١٣ عام ٢٠١٦.

وأخيراً، تناول التقرير الجوائز العالمية لقطاعي السياحة والآثار حيث فازت مصر بالمركز الثاني كأفضل وجهة للغوص في العالم لعام ٢٠٢١، وفقاً لمجلة Dive Magazine كما تم اختيارها ضمن أفضل ١٠ وجهات سياحية لزيارتها عام ٢٠٢٢، وفقاً لدليل السفر Lonely Planet، فضلاً عن اختيارها ضمن أفضل خمسة مقاصد سياحية في القارة الأفريقية وفقاً لمجلة Financial Times.

يأتي هذا إلى جانب اختيار مصر ضمن أفضل المقاصد السياحية للسفر إليها في خريف عام ٢٠٢٢، وفقاً لتقرير CNN Travel، علاوة على اختيار مدينتي القاهرة والأقصر كأحد أفضل الوجهات السياحية على مستوى العالم لعام ٢٠٢٢، وفقاً لموقع Tripadvisor.

ومن الجدير بالذكر أن اختيار السنوات في جميع المؤشرات الواردة بالتقرير جاء وفقاً لأحدث بيانات متاحة ومقارنتها ببيانات عام ٢٠١٤، علماً بأنه حال عدم توافرها يتم اختيار سنة بدء إصدار/ إدراج مصر بالمؤشر.

...

رئاسة مجلس الوزراء المصري  
١٠ ي ٢٠٢٢



بالإنفوجراف...

مع توالي الأزمات التي تعصف بدول العالم..

المؤشرات الدولية ترصد: "أين كنا.. وكيف أصبحنا"

أداء قوي ومتصاعد للجمهورية الجديدة في كافة القطاعات التنموية

تمكنت الدولة المصرية من إرساء دعائم وأركان الجمهورية الجديدة، بعد أعوام من العمل الجاد للخروج بالبلاد من أزمات متتالية شهدتها قبل عام 2014 وكادت أن تعصف بها، مواجهة بكل إرادة التحديات الداخلية والخارجية، لإنجاح خططها التنموية الشاملة لرفعة ونهضة الوطن، ولم يكن أمامها سوى الخوض في غمار الصعاب والتصدي بقوة للمشكلات المتراكمة على كافة الأصعدة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، بما يبني أساساً للحاضر وإرثاً للأجيال القادمة، حيث مضت الدولة المصرية قدماً نحو إطلاق مشروعات البنية الأساسية والتنمية الاجتماعية والبناء الاقتصادي، كما وضعت على رأس أولوياتها بناء شبكة حماية اجتماعية شاملة، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن، وتعزيز وتطوير البنية التكنولوجية نحو بناء مصر الرقمية، فضلاً عن الاهتمام بملف المواطنة والسلم الاجتماعي وإعلاء قيم القانون والانتماء وتمكين المرأة من كافة حقوقها وعدم التمييز، ولتتمكن بذلك قوة الجمهورية الجديدة من محو آثار ما قبل عهد التنمية والإصلاح الحقيقي من خلال رؤيتها الطموحة وفكرها العصري وبما يتواءم مع تحديات المرحلة الراهنة للانطلاق نحو آفاق أرحب، حصدت معها نظرة مستقبلية إيجابية من قبل المؤسسات الدولية ونجحت في تعزيز قيادة مصر إقليمياً ودولياً.

وفي هذا الصدد نشر المركز الإعلامي لمجلس الوزراء تقريراً تضمن إنفوجرافات تتناول رصد المؤشرات الدولية أين كنا وكيف أصبحنا، في ظل أداء قوي ومتصاعد للجمهورية الجديدة في كافة القطاعات التنموية على الرغم من توالي الأزمات التي تعصف بدول العالم.

[www.facebook.com/EgyptianCabinet/posts/pfbid0ajXtSKz3EZzvs11paVyYH3Rqqh6Q7oWVf4M6HTnF6ujK5M5viGdNhZB7Vg4T5hwdl](http://www.facebook.com/EgyptianCabinet/posts/pfbid0ajXtSKz3EZzvs11paVyYH3Rqqh6Q7oWVf4M6HTnF6ujK5M5viGdNhZB7Vg4T5hwdl)